



اللجنة الوطنية الأردنية
لشؤون المرأة
The Jordanian National
Commission for Women



المملكة الأردنية الهاشمية

سياسة إدماج النوع الاجتماعي

2020

بدعم فني من هيئة الأمم المتحدة للمرأة

المحتويات

4.....	مقدمة
5.....	معلومات أساسية
7.....	نطاق السياسة
8.....	الهدف
8.....	المبادئ
9.....	الأولويات والإجراءات والمؤشرات الأساسية
11.....	الأدوار والمسؤوليات الخاصة بالتنفيذ
12.....	الآليات المؤسسية اللازمة لإدماج النوع الاجتماعي
13.....	القدرات المؤسسية اللازمة لإدماج النوع الاجتماعي
13.....	رصد السياسة والإبلاغ عنها

"إننا نسعى إلى مؤسسات مدنية تحترم حقوق الإنسان، بما فيها المساواة بين الجنسين وحكم القانون. نعرف أن الحكم الشفاف والخاضع للمساءلة ضروري إذا أريد أن يسهم المواطنون في التغيير"

جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، وول ستريت جورنال – 16 نيسان / أبريل 2004

مقدمة

استنادًا إلى ما ينص عليه الدستور الأردني: "الأردنيون أمام القانون سواء، لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين¹؛

واستنادًا لأولويات عمل الحكومة الأردنية للعامين 2019 - 2020 "وبما أن الجميع شركاء في تحقيق هذا المشروع الوطني، فإن رؤية الحكومة لبلوغ دولة القانون والإنتاج والتكافل لن تتحقق إلا بالتكاملية والشراكة الحقيقية مع الجميع"²؛

وبالإشارة إلى نصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: "يولد جميع الناس أحرارًا ومتساوين في الكرامة والحقوق، ولكل إنسان حقُّ التَّمَنُّعُ بجميع الحقوق والحريات دونما تمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي، سياسي أو غير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة أو المولد أو أي وضع آخر³؛

وحيث أن الأردن قد صادق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، وما يترتب عليها من الالتزام بمكافحة التمييز، وضمان مساواة الرجل والمرأة في التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية؛

وحيث التزام الأردن ببرنامج عمل بكين الذي يدعو الحكومات إلى إنشاء آليات وطنية خاصة بالمرأة لإدماج النوع الاجتماعي في جميع جوانب العمل الحكومي؛

وحيث نص التزام الأردن ببرنامج عمل (أجندة) 2030 وبأهداف التنمية المستدامة الرامية إلى التصدي لأوجه عدم المساواة بين الجنسين ضمن جميع القطاعات، ولاسيما في الحد من الممارسات التمييزية ضد المرأة، وفي تعزيز مشاركتها، ومكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي حيث أن أهمية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تجلت في تحقيق طموحات الأردن، والرؤى والاستراتيجيات التنموية الوطنية بالإضافة إلى الأوراق النقاشية الملكية؛

تؤكد هذه السياسة التزام الأردن بالتصدي لجوانب عدم المساواة بين الجنسين في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والتي جاءت نتيجة للممارسات التمييزية التي تتوافق مع بعض الأعراف الاجتماعية، والأطر التنظيمية، والممارسات التشريعية والمؤسسية.

1 دستور المملكة الأردنية الهاشمية – المادة (6)
2 أولويات عمل الحكومة الأردنية للعامين 2019 - 2020
3 المادتين (1) و(2) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

معلومات أساسية

لقد حققت الحكومات الأردنية المتعاقبة نجاحًا في تحسين واقع الظروف التعليمية والصحية للمرأة. وبالفعل، فإن المرأة الأردنية تحصل على مستوى جيد من التعليم، وتتوافر لها إمكانية معقولة للحصول على الخدمات الصحية، ومنها الخدمات التي تُوفرها عيادات مراكز الأمومة والطفولة. وتبلغ مستويات التحاق الفتيات بالتعليم الأساسي وما بعد الثانوي، ومستويات إكمالهن هاتين المرحلتين من التعليم في الجامعات والكليات معدلات مرتفعة. وتتفوق الفتيات على الفتيان في الأداء، ويُسجلن معدلات مرتفعة في الالتحاق بالجامعات والكليات. وعلى نحو مماثل، فقد انخفضت معدلات وفيات الأمهات والأطفال الرضع بسبب تلقي المزيد من النساء الرعاية الصحية أثناء الحمل (قبل الولادة) وبعد الولادة.

وقد قامت الحكومة الأردنية، بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، ولاسيما المؤسسات المعنية بحقوق المرأة وحقوق الإنسان، بتعديل و / أو إلغاء عدد من القوانين التمييزية، واعتمدت إجراءات إيجابية تهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية. كما أن التعديلات التي تم إدخالها في الأونة الأخيرة على قانون العمل الأردني، ولاسيما تعريف العمل المرن واستحداث نظام خاص به، إضافة إلى المساواة في الأجور، من شأنها أن تسهم في تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة. كما أن التعديلات على قانون العقوبات أدت إلى تعزيز حماية المرأة وحقوقها – والتي منها إلغاء المادة (308) التي تتيح للمغتصب الإفلات من العقوبة في حال زواجه من الضحية، وأيضًا حرمان مرتكب "جريمة بحق الإناث باسم الشرف" من العذر المخفف المنصوص عليه في المادة (98) من نفس القانون، والذي أحدث أثر إيجابي في تعزيز حقوق المرأة في الأردن. إضافة إلى ذلك، أدى إدخال نظام الحصص النسبية (الكوتا) للمرأة في المجالس النيابية، ومجالس المحافظات والمجالس البلدية إلى زيادة تمثيل المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية.

غير أن نسب المشاركة المتدنية للمرأة في المجالين السياسي والاقتصادي، والاستمرار في ممارسة العنف ضد المرأة، تُواصل جميعها اعتراض سبيل إحراز التقدم على صعيد المساواة بين الجنسين، وقد عملت برمتها على إبراز أوجه الانحياز الراسخ بين الجنسين في النسيج الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للأردن.

تمثل المؤسسات العامة الأردنية جزءًا أساسيًا في المجتمع الأردني، وهي تعكس الأعراف والقيم الاجتماعية في عملياتها الداخلية وآلية صناعة القرار وكذلك في ثقافتها المؤسسية - الرسمية منها وغير الرسمية على حد سواء -. وتستطيع هذه المؤسسات أن تعمل بمثابة محركات للتغيير، غير أنها

- مع ذلك - تستطيع أيضاً أن تُرسِّخ القواعد النَّافذة في التمييز بين الجنسين والانحياز إلى أحدهما دون الآخر. فقد خضع عدد من الوزارات والمؤسسات والأجهزة الأردنية لأنشطة مفيدة في مراجعة وتدقيق منظور النوع الاجتماعي في أعمالها، فحدّدت تلك الأنشطة وحصرت المَواطنَ التي تُعزِّز فيها تلك المؤسسات المساواة بين الجنسين، وتلك التي ما زالت تُرسِّخ قواعد التمييز فيما بينهما والانحياز إلى أحدهما دون الآخر. وتشمل هذه الأنشطة الثقافة المؤسسية التي تعمل على تنميط أدوار المرأة في مكان العمل، وتعيق إمكانية حصول المرأة على الموارد، وإعمال حقوقها كمواطنة ومسؤولة حكومية، وتوظيفها والارتقاء بها إلى المناصب الرفيعة في صنع القرار.

وقد تعاونت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وديوان الخدمة المدنية حيث تم تشكيل شبكة حكومية تتألف من ضباط ارتباط النوع الاجتماعي بالإضافة إلى أوصافهم الوظيفية. وعلى مدى سنوات عديدة حتى الآن، عقدت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة دورات تدريبية، ونظمت ورش عمل لأعضاء الشبكة الحكومية لضباط ارتباط النوع الاجتماعي من مختلف المؤسسات الحكومية.

إلا أنّ غياب النهج المؤسسي لإدماج النوع الاجتماعي في العمل الحكومي، إضافةً إلى ضعف الخبرات في هذا المجال ضمن المؤسسات الحكومية، قد أدت إلى وضع وتطوير أولويات وقوانين وسياسات وخطط وأنظمة وخدمات على المستوى الوطني، غير مُستجيبة للنوع الاجتماعي بصورة دائمة. كما كان هناك مجموعة من التحدّيات في مجال مواءمة الخطط الوطنية والقطاعية مع الاستراتيجية الوطنية السابقة للمرأة. وتوجد حاجة أيضاً إلى الإقرار والاعتراف بأن موضوع المساواة بين الجنسين عنصر مشترك وشامل لكل القطاعات ومن بينها، على سبيل المثال لا الحصر، قطاعات البنى التحتية، والنقل والمواصلات، والإشكالات البيئية وقضايا المياه؛ كذلك ثمة حاجةٌ إلى الإقرار والاعتراف بأنّ إدماج النوع الاجتماعي في العمل الحكومي سوف يضمن دراسة منظور النوع الاجتماعي، والاحتياجات، والاهتمام بجميع جوانب تصميم وتنفيذ ورصد (متابعة) وتقييم السياسات والبرامج والخدمات.

إن إعطاء الأولوية للتقدم في مجال المساواة بين الجنسين، وتعزيز جهود تمكين المرأة ليسا من الموضوعات المستجدة على الحكومة الأردنية؛ ولكن يوجد الآن التزام مُتجدد للمساءلة على مستوى رفيع إزاء تحقيق التّغيير التّحوّلي على هذا الصعيد.

نطاق السياسة

تُشير المساواة بين الجنسين إلى الحقوق والمسؤوليات والفرص المتساوية للنساء والرجال والفتيات والفتيان، وتعد إحدى إشكاليات حقوق الإنسان، وكأحد الشروط المسبقة، وأحد مؤشرات التنمية المُستدامة المُرتكزة على الإنسان. فالمساواة بين الجنسين لا تعني أنّ المرأة والرجل متماثلان، ولكنها تعني أنه لا ينبغي حرمان المرأة والرجل من ممارسة وإعمال حقوقهم الإنسانية بسبب جنس أي منهما.

ويُعرّف بكلّ من إدماج النوع الاجتماعي ومبادرات التّدخل الخاصّة بالنوع الاجتماعي (على سبيل المثال، تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة)، على المستوى العالمي، بأنّهما كليهما معاً استراتيجيتان تهدفان إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. فمبادرات التّدخل الخاصّة بالنوع الاجتماعي هي أنشطة موجّهة نحو جسر الفجوة بين الرجال والنساء لكي تتاح لهما فرص منصفة ومتكافئة في الحصول على الموارد والمعارف وصناعة القرار والخدمات.

ويُركّز إدماج النوع الاجتماعي على إزالة العقبات والمُعيقات التي تعرقل إعمال حقوق المرأة والرجل، بسبب الافتراضات التمييزيّة والممارسات التي تُؤدّي إلى انعدام المساواة في المعاملة، وفي الحصول على الموارد والمنافع وتوزيعها. فعملية إدماج النوع الاجتماعي تنظر بطريقة ممنهجة في الفروقات بين أدوار المرأة والرجل ومسؤولياتهم وظروفهم وأحوالهم في كلّ من السياسات والإجراءات، وتتعرف أيضاً بأهمية مشاركة المرأة والرجل في وضع الأهداف والأولويات الحسّاسة والمستجيبة للنوع الاجتماعي. وتهدف عملية إدماج النوع الاجتماعي إلى تعزيز واستكمال مبادرات التّدخل الخاصّة بالنوع الاجتماعي، وهي لا تعتبر هدفاً بحدّ ذاتها.

ولتحقيق أهداف هذه السياسة، ستقوم المؤسسات الحكومية على المستويين الوطني والمحلي كليهما باعتماد سياسات وإجراءات داخلية تكفل الإدماج الفعّال في الوقت المناسب للنوع الاجتماعي على المستويين الإداري والبرامجي.

وتُطبّق سياسة إدماج النوع الاجتماعي على جميع المؤسسات والأجهزة الحكومية، وهي جميعها مطالبة بتطبيق هذه السياسة والإبلاغ عمّا يُحرز من تقدّم في تطبيقها سنويّاً إلى اللجنة الوزارية لتمكين المرأة من خلال مجموعة العمل الفنية التابعة لهذه اللجنة الوزارية، التي تُنسّق أعمالها اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بصفتها الآلية الوطنية المعنية للمساواة بين الجنسين. وتُناط مهمّة الإشراف

على تطبيق هذه السياسة داخل الوزارات بالوزراء والأمناء العامين فيها، أما في المؤسسات الحكومية غير الوزارية، فنشاط مهمة الإشراف فيها إلى رؤساء تلك المؤسسات.

الهدف

تعمل سياسة إدماج النوع الاجتماعي على إضفاء الطابع المؤسسي والرسمي على الجهود الحكومية الرامية إلى إدماج النوع الاجتماعي في جميع مراحل تصميم وتنفيذ كافة الإجراءات والأعمال الحكومية والإبلاغ عنها. وهذه السياسة مصممة لدعم عملية استيفاء الالتزامات الوطنية منها والدولية، على حدٍ سواء، في تعزيز **الإنصاف والمساواة والعدالة**، وفي الوقت ذاته، لمراعاة **التنوع، والفرص المتساوية، والمشاركة (الشمولية)**. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه السياسة تهدف إلى استكمال ما تقوم به الحكومة بصفة مستمرة، من تنفيذ مبادرات التدخل الموجهة.

المبادئ

تراعي القرارات والإجراءات التي يتم اتخاذها – كجزءٍ من عملية إدماج النوع الاجتماعي، وكجزءٍ من تطبيق سياسة إدماج النوع الاجتماعي –، ما يلي:

المساواة وعدم التمييز: الإقرار بأنّ كلاً من الرجل والمرأة متساويان، وبأنهما يستحقّان التمتع بجميع حقوقهما المدنية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية من دون أي تمييز بينهما. كذلك فإن المرأة والرجل يستحقّان أيضاً أن تحظى حقوقهما بالحماية، وأن ينعموا بالرّفاه، ويجب ألا يتم التمييز بحقوقهما في التعامل أو في المنافع أو فيهما معاً بسبب كونهما قد وُلدا ذكراً أو أنثى.

التنوع والتقاطع: الاعتراف بأنّ النوع الاجتماعي هو أحد المتغيّرات الاجتماعية الشاملة والمشاركة بين جميع القطاعات، وهو يتأثر بالمتغيّرات الأخرى، ويطلّ متغيّرات أخرى غيرها أيضاً. كذلك فإنّ النساء والرجال ليسوا جميعهم متماثلين، نظراً لأن المجموعات المتنوعة من النساء (أو الرجال) مرّوا في عمليات تنشئة وتربية اجتماعية مختلفة تؤثر في وجهات نظرهم واحتياجاتهم واهتماماتهم. وإنّ التعميم في هذا السياق يؤدي إلى الإقصاء، ويتمخض عن وجود ظروف غير منصفة (مجحفة) لفئات من النساء وفئات من الرجال. كما أنّ الاحترام والتسامح وقبول الاختلافات في وجهات النظر، والآراء والاحتياجات تُعزّزُ كلها الالتزام بحماية قدرات الأفراد على ممارسة حقوقهم ككائنات بشرية، بصرف النظر عن العمر والجنس والعرق والدين والخلفية الاجتماعية والاقتصادية أو الانتماء الاجتماعي أو كليهما معاً.

التشاركية والشمولية: التشجيع على المشاركة النشطة والحرّة للمرأة والرجل في عمليات تخطيط وتطبيق / تنفيذ وتقييم السياسات وتحديد نتائج الأعمال الهادفة إلى إدماج النوع الاجتماعي.

المساءلة والشفافية: تحمّل مسؤولية وتبعات ما يُصنع من القرارات وما يُتخذ من الإجراءات بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين، أو ما يتم التّخطيط له لأجل تحقيق هذه المساواة ومعالجة متطلباتها، أو تحمّل مسؤولية وتبعات كلّ ذلك معًا، باستخدام مقاربة ممنهجة ومنظمة هيكلًا.

الأولويات والإجراءات والمؤشرات الأساسية

لضمان أن تكون المؤسسات الحكومية قادرةً بشكل فعّال على تحقيق أهداف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة، فإنّها سوف تُركّز جهودها على إدماج النوع الاجتماعي في أربع مجالات تحظى بالأولوية.

الأولوية الأولى: توافر قدرات مؤسّسيّة مُعزّزة لإدماج النوع الاجتماعي، من حيث توافر المعارف والخبرات لدى موظفي المؤسسات الحكومية، إلى جانب توافر الهياكل والسياسات والإجراءات المؤسسية

الإجراءات الإرشادية: إجراء تقييم لمنظور النوع الاجتماعي / إجراء مراجعة وتدقيق لمنظور النوع الاجتماعي؛ ووضع وتطوير ثم تنفيذ خطة لتطوير القدرات المؤسسية استنادًا إلى المجالات التي تشهد وجود فجوات بين الجنسين؛ وحصص وتحليل بيانات النوع الاجتماعي غير المتوافرة؛ وإضفاء الطابع المنهجي على عملية إنتاج وتحليل بيانات مصنفة وفقًا للنوع الاجتماعي؛ وإدراج مؤشرات إدماج النوع الاجتماعي في إطار رصد ومتابعة العمل المؤسسي؛ وتأسيس آلية عمل داخلية لإدماج النوع الاجتماعي؛ واعتماد وتنفيذ خطة عمل لهذه الغاية.

المؤشرات الأساسية: عدد المؤسسات الحكومية التي تمّ إجراء تقييم للنوع الاجتماعي فيها خلال السنتين الأخيرتين؛ وعدد المؤسسات التي يوجد لديها آلية عمل داخلية فاعلة لإدماج النوع الاجتماعي، تُعدّ وترفع تقاريرها إلى الأمناء العامّين في الوزارات / كبار قادة المؤسسات الأخرى؛ وعدد المؤسسات التي يوجد لديها فريق أساسي من المدربين على موضوع إدماج النوع الاجتماعي؛ وعدد المؤسسات التي لديها خطة عمل لإدماج النوع

الاجتماعي؛ وعدد المؤسسات التي قامت بتغيير سياساتها وإجراءاتها الداخلية نتيجة لوجود خطة عمل لإدماج النوع الاجتماعي.

الأولوية الثانية: وجود تخطيط مُعزّز ومستجيب للنوع الاجتماعي في التشريعات والإجراءات على المستويين الوطني والقطاعي.

الإجراءات الإرشادية: تنفيذ عملية التخطيط بطريقة تعتمد بشكل دائم على البيانات والإحصاءات الخاصة بالنوع الاجتماعي؛ واحتواء عمليات التخطيط على كلّ من المخرجات الموجّهة للنوع الاجتماعي، وإدماج النوع الاجتماعي في الأنشطة والمؤشرات في كل نواتج عمليات التخطيط؛ وتفعيل الآليات والأدوات التي تكفل الشمول المنهجي للخبرات المختصة بمفهوم النوع الاجتماعي، لكل عملية من عمليات التخطيط؛ وتقييم الخطط الوطنية والقطاعية لأجل مواقتها مع الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن؛ وتضمين خطة إدماج النوع الاجتماعي في خطط العمل الوزارية السنوية.

المؤشرات الأساسية: عدد التشريعات والخطط القطاعية التي تتضمن النوع الاجتماعي في عمليات التحليل، والنواتج الموجهة إلى النوع الاجتماعي؛ وعدد الخطط الوطنية التنموية، التي تتضمن النوع الاجتماعي في عمليات التحليل والنواتج الموجهة إلى النوع الاجتماعي؛ وعدد عمليات التخطيط التي احتوت على خبرات مُكرّسة للنوع الاجتماعي، وعدد خطط العمل المعنية بإدماج النوع الاجتماعي، والمشمولة في خطط العمل الوزارية السنوية.

الأولوية الثالثة: زيادة تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار الحكومي.

الإجراءات الإرشادية: تنقيح السياسات والإجراءات المتعلقة بتعزيز توظيف المرأة، والاحتفاظ بوجودها على رأس عملها، والارتقاء بوضعها؛ وتعزيز مشاركة المرأة في اللجان الحكومية وعمليات التخطيط التي تضمّ كبار المسؤولين في عضويتها؛ وإجراء دراسات استقصائية للرجال والنساء بشأن مدركات المساواة بين الجنسين ولتولّي المرأة المناصب القيادية؛ ورفع مستوى التوعية بإمكانيات وطاقات المرأة في مجال القيادة.

المؤشرات الأساسية: عدد المؤسسات التي حققت التكافؤ بين الجنسين في شغل وظائف صنع القرار؛ والنسبة المئوية للموظفين الذكور والإناث الذين لديهم مدركات إيجابية للمساواة بين الجنسين ولتولّي المرأة المناصب القيادية.

الأولوية الرابعة: زيادة حجم التمويل الوطني للمبادرات الموجّهة للنوع الاجتماعي، والمبادرات الموجّهة لإدماج النوع الاجتماعي.

الإجراءات الإرشادية: القيام بإجراء عمليات تقييم للموازنات المُستجيبة للنوع الاجتماعي، وتعزيز القدرات اللازمة لذلك؛ وتعزيز قدرات العاملين في وحدات الموازنة والمالية بشأن إدماج النوع الاجتماعي فيها؛ وتعزيز قدرات وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة على إعداد الموازنات المُستجيبة للنوع الاجتماعي؛ وقيام الوزارات القطاعية (الخدمية) بتنفيذ آلية تتبّع التمويل المُخصّص لأغراض النوع الاجتماعي.

المؤشرات الأساسية: مبلغ التمويل المُخصّص على المستوى الوطني لمبادرات إدماج النوع الاجتماعي؛ ومبلغ التمويل المُخصّص على المستوى الوطني لمبادرات التدخل الموجّهة للنوع الاجتماعي.

الأدوار والمسؤوليات الخاصة بالتنفيذ

لأجل استيعاب الفروق في الهياكل والمهّمات والخدمات التي توفرها المؤسسات الحكومية، فإنّ هذه السياسة تُعزّز مسألة الفردية (إضفاء الطابع الفردي) في خطط العمل الخاصة بإدماج النوع الاجتماعي؛ وبالتالي فإنّ الوزراء والأمناء العامّين (أو رؤساء المؤسسات غير الوزارية الأخرى) هم الذين يتولّون المسؤولية، كلّ فيما يخصّه، عن تطبيق هذه السياسة ومستوى التقدم المُحرز في تطبيقها. وبذلك يجب على قيادة كل مؤسسة إنشاء آلية داخلية (تضمّ كل مكونات المؤسسة) للتطبيق والمساءلة عن المساواة بين الجنسين وإدماج النوع الاجتماعي - استنادًا إلى المبادئ التوجيهية الإرشادية التي طوّرتها مجموعة العمل الفنية التابعة للجنة الوزارية لتمكين المرأة في إطار التوجيه الفني من اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة. وبصورة مبدئية، يجب على قيادة كل مؤسسة القيام بما يلي:

- تحديد الهيكل الداخلي والآلية الداخلية الأكثر ملاءمةً، والمناسبة لعمل المؤسسة.
- وضع وتفصيل النتائج المتوخّاة من عملية إدماج النوع الاجتماعي، وتحديد الغايات المطلوب تحقيقها على مدى سنتين.
- وضع وتطوير خطط عمل لمدة سنتين لاستيفاء غايات المؤسسة وتحقيق نتائجها كمؤسسة منفردة.
- تخصيص الموارد الملائمة (المالية والبشرية) لتحقيق الخطة المُحددة المعالم، وتعزيز القدرات الداخلية.

وتتولّى اللجنة الوزارية لتمكين المرأة موضوع المساواة السياسية الكلية عن تطبيق سياسة إدماج النوع الاجتماعي في إطار العمل الحكومي. وتُعدُّ هذه اللجنة الوزارية وترفع تقاريرها إلى رئيس الوزراء سنويًا عن مستوى تطبيق سياسة إدماج النوع الاجتماعي.

وسوف تدعم مجموعة العمل الفنية التابعة للجنة الوزارية لتمكين المرأة، واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة تطبيق هذه السياسة من خلال تطوير وثيقة للمبادئ التوجيهية الإرشادية، ونموذج لخطة العمل، وذلك بالاعتماد على الخبرات التي تمتلكها اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة في مجال إدماج النوع الاجتماعي. كذلك فإن مجموعة العمل الفنية التابعة للجنة الوزارية لتمكين المرأة سوف تنسّق أيضًا عملية متابعة وتقييم ومراجعة خطط العمل والمنجزات المؤسسية الفردية لاستيفاء متطلبات تطبيق هذه السياسة.

الآليات المؤسسية اللازمة لإدماج النوع الاجتماعي

تتولّى كل مؤسسة حكومية المسؤولية عن إنشاء ودعم آلية عمل لإدماج النوع الاجتماعي في عملها، من شأنها أن تدعم الوزراء والأمناء العامين، أو رؤساء المؤسسات غير الوزارية في تطوير وتطبيق ورصد منجزات سياسة إدماج النوع الاجتماعي. وينبغي لهذه الآلية أن تتألف من فريق من ضباط الارتباط يمثلون مختلف الوحدات والدوائر / الإدارات في كل مؤسسة. ومن الأمثلة على ذلك: ممثلين عن وحدة الموارد البشرية، ووحدة التدريب، ووحدة الموازنة / التمويل، ووحدة التخطيط الاستراتيجي، ووحدة السياسات، ووحدة التطوير المؤسسي، ووحدة النوع الاجتماعي / ضباط ارتباط النوع الاجتماعي، ومن الوحدات الأخرى.

وسوف تعمل هذه الآليات المؤسسية على مستوى المؤسسة الحكومية، ويتوقّع لها:

- امتلاك نطاق عمل وشروط مرجعية (نطاق صلاحيات) موثقة وواضحة.
- رفدها بما يكفي من الأشخاص المؤهلين (رجالاً ونساءً) من مختلف الوحدات والدوائر / الإدارات ذات الصلة.
- تمويلها بمبالغ تكفي لدعم عملية إدماج النوع الاجتماعي.
- إتاحة إمكانية لها للحصول على المعارف والمدخلات الخاصة بالعمليات التشغيلية (على سبيل المثال: التخطيط وإعداد الموازنات).
- الحصول على دعم صُنّاع القرار للشروع في التغيير، وإسداء المشورة بشأن العملية الجاري تنفيذها.
- امتلاك المعارف والمهارات الضرورية لأداء مهمّاتها.

وبالإضافة إلى دورها المؤسسي، المتمثل في تعزيز عملية إدماج النوع الاجتماعي، فإن الآلية الداخلية مسؤولة عما يلي:

- رفع مستوى التوعية بسياسة إدماج النوع الاجتماعي، وبخطة العمل المؤسسية لهذه الغاية.
- وضع وتطوير خطة العمل المؤسسية الداخلية.
- تعزيز تنفيذ خطة العمل.
- توفير الخبرات الفنية اللازمة لتحقيق نتائج خطة العمل على المستوى المؤسسي، وأهداف سياسة إدماج النوع الاجتماعي على المستوى الحكومي.
- التشاور بشأن التحديات والمنجزات مع قيادات المؤسسات.

القدرات المؤسسية اللازمة لإدماج النوع الاجتماعي

لأجل ضمان تطبيق سياسة إدماج النوع الاجتماعي، وما يتمخض عنها من خطط عمل مؤسسية، سوف يُصار إلى وضع وتطوير خطة لتطوير القدرات المؤسسية للمؤسسات الحكومية، لكي تتسنى مأسسة هذه السياسة وتطبيقها. وسوف يُصار أيضاً إلى مواصلة عملية تعزيز القدرات مع الإجراءات الحكومية القائمة والمعنية بتطوير الأداء المؤسسي، وإلى تطوير تلك العملية بالتعاون مع الهياكل الحكومية القائمة التي تعمل على تعزيز القدرات المؤسسية لأجل إدماج النوع الاجتماعي؛ ومن هذه الهياكل: اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، ووزارة الدولة لتطوير الأداء المؤسسي/ وحدة تطوير الأداء المؤسسي، وديوان الخدمة المدنية، ومعهد الإدارة العامة.

رصد السياسة والإبلاغ عنها

سوف تقوم جميع المؤسسات الحكومية سنوياً بتقديم تقارير إلى اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة عن الإجراءات التي اتخذتها بشأن أولويات سياسة إدماج النوع الاجتماعي في عملها، مع تزويد تلك التقارير ببيانات محدثة عن مجموعة المؤشرات الأساسية التي تضمّنتها هذه السياسة. وسوف تقوم اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بدورها باستعراض تلك التقارير المؤسسية مع مجموعة العمل الفنية التابعة للجنة الوزارية لتمكين المرأة، وذلك بهدف ترتيبها وتنظيمها في تقرير جماعي واحد، يتضمن دراسة تحليلية للتقدم المحرز، والتوصيات اللازمة لاتخاذ ما يلزم من الإجراءات، ثم رفعها إلى اللجنة الوزارية لتمكين المرأة للمصادقة عليها ورفعها إلى رئيس الوزراء.

كما سوف تعقد اللجنة الوزارية لتمكين المرأة واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة اجتماعاً سنوياً رفيع المستوى، يضم جميع الوزراء والأمناء العامين، أو رؤساء المؤسسات، لأجل مناقشة الدروس المستفادة من جانبهم، ولتبادل الممارسات الجيدة فيما بينهم، والاطلاع على الأثر الذي أحدثته تطبيق سياسة إدماج النوع الاجتماعي في العمل المؤسسي.